بـــن دغـــر:

تأجيل الانتخابات لم يعد مطروحاً

أكد الدكتور أحمد عبيد بن دغر- الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام- أن خيار تأجيل الانتخابات لم يعد مطروحاً ولم يعد هناك ما يبرره، كما أنه لاتوجد إطلاقاً مطالب خارجية بهذا الصدد، وفي كل الأحوال القرار في هذا الشأن يمني، ولليمنيين فقط كلمة الفصل فيه.

وقال بن دغر : إن من لا يستطيع الحصول على الشرعية عبر صناديق الاقتراع وأصوات الناخبين لن يحصل عليها بوسيلة أخرى، وأن الشرعية لها طريق واحد هي الممارسة الانتخابية الديمقراطية والجماهير الواسعة في طول البلاد وعرضها.

وأشار الأمين العام المساعد في حوار مع «26 سبتمبر» إلى أن المؤتمر مازال يدعو أحزاب اللقاء المشترك إلى حوار مفتوح ومستمر وعلني على قاعدة الثوابت الوطنية واحترام الدستور، ومازال موقفه ثابتاً، لأنه يدرك أهمية الحوار، والحاجة إليه واعتباره الوسيلة الوحيدة الأفضل للوصول إلى اتفاق يعزز وحدة الوطن ويحقق الاستقرار والأمن للمواطن.

«الميثاق» تعيد نشر الحوار لأهميته وتعميماً للفائدة..

من لا يستطيع الحصول على الشرعية عبر صناديق الاقتراع لن يحصل عليها بوسيلة أخرى

- رد المشترك على رسالتكم بخصوص اللقاء بهم كيف تقرؤونه؟

>> لم يخرج في الإطار العام عن مواقفهم السابقة.. ما يحكم رؤيتهم هاجس واحد هو استهلاك الوقت، وإدخال البلاد في فراغ دستوري. يعتقدون بأن ذلك سوف يحقق لهم هدفاً رئيسياً سعوا إليه منذ أن وقعوا على اتفاق فبراير ٢٠٠٩م. وهو تعليق عمل السلطة التشريعية (البرلمان) وإفراغها -في مجالها الدستوري-، من شرعيتها، وبالتالي سحب البساط من تحت أقدام النظام الديمقراطي المؤسسي والمؤتمر، لتبدو أغلبيته البرلمانية دون سند قانوني، فلا تجري الانتخابات في موعدها المحدد، ولا تقدم تعديلات دستورية إلا بموافقتهم، وتتساوى الرؤوس ويصبح حينها على المؤتمر أن يجلس على طاولة واحدة مع أحزاب لا تملك سوى مقعد أو مقعدين أو لا تملك وجوداً في مجلس النواب مع احترامنا لجميع الأحزاب. لكن مصادرة حق الأغلبية، هو في نهاية المطاف مصادرة لحق الناخب، وهو الأمر الذي لم يحدث ولا يحدث في الأنظمة الديمقراطية.

- هل هي قراءة خاطئة للأوضاع؟

يبدو الأمر هكذا، لقد روج بعضهم لأفكار لم تصمد، وحاول البعض جر المشترك إلى مواقف أظنهم الآن يدركون خطأها، لقد دعا بعضهم إلى التمسك بفكرة وأطروحة «تهيئة الأجواء للحوار الوطني» وهي الأطروحة السمجة التي روجوا لها في أدبياتهم خلال العامين الماضيين منذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩. كان ذلك تفكيراً سطحياً، وكانت له مراميه ومقاصده، فإذا الأيام تثبت لهم، أن المؤتمر حزب عملاق، ولديه رؤية وطنية صادقة، وإستراتيجية في العمل السياسي، تنتمي للوطن. ولليمن الواحد الموحد. وسياساته ومواقفه تنبع من مصالح الشعب، ولذلك عجز المشترك عن إقناع الناس برؤيته، وسقطت رهانات قياداته، لعدم واقعيتها. وقد تحدثنا في هذا كثيراً. ولم يعد هناك حاجة للتكرار.

شروط تعجيزية

- أحزاب المشترك تدعي التمسك بالحوار الوطني الشامل.. إذا كانت كذلك، فما هو الحوار الذي تدعونهم إليه أنتم في المؤتمر؟

أحسنت بوصف موقفهم بالإدعاء. نعم هو إدعاء، وليس تمسكاً حقيقياً بالحوار، لقد عطلوا الحوار سنتين . وفي فترة السنتين عندما كانوا يشعرون بالحرج كانوا يأتون على خجل، مع رفضهم المطلق أن يوضع هذا الحوار تحت الأضواء. لقد ذهبنا بعيداً معهم. وقدمنا تنازلات لا يقدمها حزب في أية تجربة ديمقراطية يملك أغلبية كبيرة في البرلمان كي نضمن مجيئهم إلى الحوار. لكنهم كانوا يقدمون شروطاً تعجيزية، وعندما كان المؤتمر يتعاطى مع هذه الشروط كانوا يعودون ويرفعون سقفها . كالقول بوقف الحرب في صعدة عندما كانت الحرب قائمة مع المتمردين الحوثيين. بدلاً من دعم موقف المؤتمر في مواجهة هذا التمرد. أو بالقول بسحب القوات من بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية، وكان مثل هذا الشرط لا يخدم سوى أعداء الوحدة أعداء الوطن . وعندما لا يجدون ما يتذرعون به يقولون بالجلوس مع المعارضة -كل المعارضة- في الداخل والخارج. وهم يعرفون أن بعض هؤلاء قد أعلنوا عداءهم للجمهورية، والبعض الآخر قد أعلن بوضوح عداءه للوحدة. فيما تقوم بعض عناصر الحراك بقطع الطرق، والاعتداء على المواطنين، وعلى حياتهم، وعلى ممتلكاتهم. أما نحن فلا زلنا ندعوهم إلى حوار مفتوح، ومستمر، وعلني، على قاعدة الثوابت الوطنية واحترام الدستور، ولا زال موقفنا ثابتاً، لأننا ندرك أهمية الحوار، والحاجة إليه، واعتباره الوسيلة الوحيدة الأفضل للوصول إلى اتفاق يعزز وحدة الوطن، ويحقق الاستقرار والأمن للمواطن.

إذا توفرت الرغبة لحوار جاد فسيكون المؤتمر أول من يحضر

ضيق الأفق

- ولكنهم يتهمون المؤتمر بوقف الحوار؟

هذا اتهام باطل للأسف الشديد، كنّا قد وقعنا اتفاق يوليو، وكان يغمرنا شعور بأن الأخوة في المشترك قد ابتعدوا عن اسلوب المراوغة والكذب، لكن اكتشفنا بسرعة ضيق الأفق عندهم، كما اكتشفنا حجم التناقضات التي تهيمن على العلاقة بين أطيافهم، وهذه التناقضات عطلت اتفاقهم على موقف واحد، بعضهم لا يرغب في أي حوار حقيقي، ولا أي نوع من الاتفاق، وكان لديهم ضيق أفق، وحساب للمصالح الحزبية.

حوار جاد

- من النقاط التي تضمنها عرضكم للمشترك المشاركة في العملية الديمقراطية بدءاً بالتعديلات الدستورية، والمشاركة في حكومة وحدة وطنية . ما الذي قصدتم في العرض المختزل للقضايا؟

هذا صحيح . عرضنا كان، واضحاً ومختزلاً لأن هذا العرض قديم جديد. ربما تتذكرون أن مبادرة الرئيس في العيد العشرين للوحدة كانت في الأساس قد تضمنت هذه الأفكار. لقد دعا الأخ الرئيس إلى حكومة وحدة وطنية حينها، وقام بإطلاق سراح المعتقلين، رغم أن بعضهم ممن خرجوا على النظام والقانون. وتمردوا على المجتمع والدولة. استجابة لطلبهم وفي الفترة من مايو حتى الآن سمعوا من الرئيس ذات المقترحات، لكنهم كانوا يراهنون على شيء آخر، رسالتنا لهم الآن هي لتأكيد موقفنا الداعي إلى لملمة الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية، والالتزام مجدداً بما كان الرئيس قد تعهد به لهم. لهذا جاءت مقتضبة. وغداً إذا رغبوا في حوار جاد، سيكون المؤتمر أول من يحضر على الطاولة.

التعديلات الدستورية ستحدث تغييراً جوهرياً في شكل ومضمون الدولة

أحزاب المشترك عطلت الحوار سنتين.. ووضعت شروطاً تعجيزية

قدمنا تنازلات لا يقدمها حزب يملك الأغلبية في أي تجربة ديمقراطية

جوهر التعديلات

- تركز المعارضة على المادة (١١٢) من الدستور في حملتها المضادة لكم. المتعلقة بالمدد الزمنية للرئيس، يقولون أنتم تخططون لتصفير العداد أو قلعه؟

للأسف الشديد يحاولون تشويه جوهر التعديلات الدستورية ويقللون من قيمتها الايجابية على مستقبل النظام السياسي ومستقبل البلاد، هذه التعديلات التي تتضمن تطويراً للنظام التشريعي باستحداث غرفتين تشريعيتين، وتطوير نظام الحكم المحلي، وللمرة الأولى في تاريخ اليمن، تقدم التعديلات المقترحة حقوقاً للمرأة لم تكن تحظى بها في الدساتير اليمنية السابقة. فهناك أربعة وأربعون مقعداً خصصت للمرأة، سوف تشغلها المرأة في هذه الدورة الانتخابية. أي أن المجلس القادم سيكون بتمثيل نسائي يتجاوب مع معطيات الواقع، والتعديلات في عمومها سوف تحدث تغييراً جوهرياً على شكل ومضمون الدولة اليمنية. وشكل ومضمون السلطة. كل هذه التعديلات المقدمة لا يحب قادة المعارضة الحديث عنها ويركزون فقط على المادة (١١٢). والحقيقة أن هذه المادة تحدد مدة الرئاسة بخمس سنوات بدلاً من سبع. ولكنها لا تحدد فترات الرئاسة. وهجومهم على هذه المادة من منظور أنها تصفّر العداد أو تقلعه. وهو طرح سخيف لا يدل على إحساس بالمسئولية. لماذا؟ لأن الأصل في منصب الرئيس أنه منتخب انتخاباً حراً ومباشراً في ظل تنافس، مارسوه هم في الانتخابات الرئاسية السابقة. والرئيس القادم المنتخب ديمقراطياً سيكون من حقه أن يترشح ثانية للرئاسة. وهذا الحق لمرشح المؤتمر، ومرشح المعارضة أيضاً، أو لأي مرشح آخر. أي أنه حق عام . لكنهم يتجنبون هذه الحقيقة. كما أنهم يغفلون واقع الحال في بلادنا، والظروف التي تمر بها التجربة الديمقراطية. وفوق هذا هم يعرفون، كما نعرف نحن أن كثيراً من البلدان الديمقراطية لا تحدد فترة زمنية لهذا المنصب الرفيع في النظم الرئاسية . أو لرئاسة الوزراء في النظم البرلمانية. ونحن نعرف أكثر من بلد تقر بحق الرئيس أن يترشح مرة، وأخرى، وثالثة للمنصب الأعلى في الدولة، طالما كان هذا المنصب مفتوحاً للأحزاب الحاكمة أو المعارضة. وطالما كان -وهذا هو المهم - منصباً منتخباً. ومتنافساً عليه من قبل الجميع.. للأسف ساعدتهم بعض وسائل الإعلام المحلية على تشويه موقفنا، وكذلك بعض وسائل الإعلام العربية، والدولية. وكل له مقاصده ونواياه.لكن الحقائق هي التي تصمد، أما الأكاذيب فمصير الناس معرفتها عاجلاً أم آجلاً.

استهلاك الوقت

- أحياناً تثير المعارضة موضوع السجل الانتخابي. كيف ينظر المؤتمر إلى هذه الإشكالية؟

أولاً: هم يتحملون المسئولية عن هذا الوضع. لقد ظلوا يماطلون، ويستهلكون الوقت حتى لم يعد هناك من متسع لفتح باب التسجيل من جديد. يعني إذا هناك مسئولية فهي تقع عليهم لا علينا، فبينما عرضنا عليهم منذ سنتين الدخول مباشرة في التعديلات الدستورية، ومناقشة قانون الانتخابات، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات كانوا يتهربون، ويختلقون الأعذار حتى لم يعد هناك من فسحة تتيح مناقشة هذا الموضوع، وثانياً: نحن أجرينا آخر تعديل على السجل الانتخابي عام ٢٠٠٨م، وقد شاركوا هم في هذا التعديل، وثالثاً: لديهم الحق في طلب الحذف، والإضافة، أو التعديل أمام اللجنة العليا للانتخابات. ولم يمنعهم أحد من ممارسة هذا الحق. وأخيراً لديهم الحق في اللجوء إلى القضاء، لكنهم تركوا كل هذا وراحوا يغذون وسائل الإعلام بالأكاذيب الباطلة. كانت لديهم ولا زالت الفرصة لمناقشة التعديلات، والإسهام في صياغتها لأنها شأن عام ومصلحة كبرى، لكنهم كما هم دائماً.

- حسب الإجراءات أحال مجلس النواب بعد الإقرار المبدئي التعديلات الدستورية إلى لجنة مختصة، لتقدم بعد شهرين إلى المجلس لإقرارها، ثم دعوة الناخبين للاستفتاء عليها.. هل سيتزامن الاستفتاء الشعبي على هذه التعديلات مع الانتخابات البرلمانية؟

نعم: هذا مؤكد. فتعديلات مهمة بهذا المستوى وبهذه الرؤية المستقبلية تتطلب حشداً جماهيرياً، ومشاركة واسعة من قبل الجماهير، فالدستور هو قانون القوانين، وهو عقد اجتماعي بين الناس، تتوقف عليه صياغة مستقبل النظام، وعلاقات أطرافه، أفراداً أو جماعات.

ظاهرة شائعة

- تهدد بعض القوى السياسية بمواجهة توجهاتكم بعقد مؤتمر وطني شامل، ينتزع شرعيته من الشعب حسب قولهم.. أيصب هذا في سياق مخطط يستهدف الوحدة الوطنية وإشاعة الفوضى والانقلاب على الدستور؟

من لا يستطيع الحصول على الشرعية عبر صناديق الاقتراع، وأصوات الناخبين لن يحصل عليها بوسيلة أخرى، لقد جرب هذا التيار عقد مؤتمرات سابقة فماذا جنى منها غير البلبلة، وإضاعة الوقت، وتبديد الإمكانيات. والأموال التي لا نعرف مصدرها، والمؤتمرات اليوم تكاد تكون ظاهرة شائعة في بلادنا، هناك مؤتمرات قبلية، وأخرى مذهبية أو طائفية، وثالثة، مناطقية ولكن هل استطاعت أن تحصل هذه المؤتمرات على شرعية وطنية أو سياسية، مثل هذه المؤتمرات تحقق بعض المكاسب الشخصية لدعاتها ومنظميها وممولها، لكنها أبداً لا تمنحهم شرعية وطنية. الشرعية لها طريق واحد، هي الممارسة الانتخابية الديمقراطية، هي الجماهير الواسعة في طول البلاد وعرضها.

منظور ديمقراطي

- مقاطعة المشترك للانتخابات -كما قال الأخ الرئيس- مشروعة مثل المشاركة، وهذه هي الديمقراطية في حالة إجراء الانتخابات دون مشاركة بعض الأحزاب كيف تستشرفون الوضع السياسي بعد هذا الاستحقاق؟

فخامة الأخ الرئيس، لديه رحابة صدر، وسعة أفق، وقدرة على التحمل اكتسبها خلال تاريخه النضالي الوطني الممتد على مدى عقود ماضية، لقد نظر إلى مشاركة المعارضة في الانتخابات أو مقاطعتها لها. من منظور ديمقراطي. فهو لم يعتب عليهم، لأنه مدرك بأن لهم حقوق كفلها لهم الدستور والقوانين النافذة في المشاركة كما في المقاطعة، ولكنه كرئيس قال لهم بوضوح إن عدم المشاركة تعني انتحاراً سياسياً، مذكراً إياهم بما في تجربتنا وتجارب الآخرين من دروس وعبر. ومع ذلك فالمقاطعة حق كالمشاركة تماماً. أما فيما يتعلق بما سيكون عليه الوضع بعد الانتخابات إذا ما قاطعوا. فذلك أمر مبكر. وهم لم يعلنوها واضحة بالمقاطعة. لا زالوا يقلبون الأمور على وجوهها. وأطراف منهم لن تضحي بمكاسبها الديمقراطية، وأطراف ترى أن مكاسبها قد تلاشت أو تكاد وكل يحاول أن يجير موقف المشترك لحسابه. والكل يحاول ابتزاز المؤتمر.

المؤتمر حزب عملاق ولديه رؤية استراتيجية في العمل السياسي تنتمي للوطن..

مكابرة

- دعوات القيادات المؤتمرية إلى مشاركة الإصلاح بصفة خاصة تحمل كثيراً من التساؤلات أيعني ذلك أنكم تراهنون على تفهم الإصلاح للمرحلة الراهنة، وما يواجه الوطن من تحديات؟

عندما قلت أن بعض الأطراف في المشترك لديها مكاسب انتخابية ليس من مصلحتها التضحية بها كنت أعني الإصلاح، وقيادة حزب الإصلاح، وهي قيادة مجربة، لابد أنها قرأت الأحداث بعيون مختلفة عن شركائهم الآخرين في المشترك، وتقديري أنها في نهاية المطاف -ولكن بعد مناورات، ومحاولة الحصول على شيء ما- سوف تدخل الانتخابات. وهذا الأمر حتماً يغضب المتطرفين في المشترك . وربما هزّ أركان هذا التحالف. رغم ما يبدونه من مكابرة في تصريحاتهم وبياناتهم هذه الأيام عن التماسك والتعاضد الذي لا يعكس الحقيقة. وفي كل الأحوال نحن نأمل أن يشارك الجميع في الانتخابات القادمة، وأن يعودوا كبداية إلى طاولة الحوار.

القرار يمني

هناك من يتوقع تأجيل الاستحقاق الدستوري النيابي كنتيجة لضغوطات خارجية .. ما مدى صحة هذا؟

خيار تأجيل الانتخابات لم يعد مطروحاً، لم يعد هناك ما يبرر التأجيل، ربما هناك حاجة لمعالجة موضوع بالغي سن الثامنة عشر، والكثير من القانونيين يعتقدون بأن هناك إمكانية لمعالجة هذه الإشكالية دون الحاجة للتأجيل. كما لا توجد إطلاقاً مطالب خارجية بهذاالصدد، وفي كل الأحوال، القرار في هذا الشأن يمني،ولليمنيين فقط كلمة الفصل فيه.

تهافت المشترك

الأعمال الإرهابية التخريبية في بعض مديريات المحافظات الجنوبية من يقوم بها.. ليس تنظيم القاعدة وحده، بل هناك عناصر قيادية انفصالية تحركها وتمولها بعض القوى السياسية.. أتوجد توجهات لديكم في المؤتمر لمواجهة مثل هذا التطور الخطير؟

من وجهة نظري شخصياً، أرى خلطاً في سؤالك بين الإرهاب والحراك في المحافظات الجنوبية، وهذا الخلط سائد عند بعض الزملاء. الإرهاب خطر على الوطن وعلى المجتمع، وكذلك الحراك، خطر على الوحدة، وعلى النسيج الاجتماعي والمكاسب الوطنية. والقضاء على الإرهاب حاجة وطنية، وواجب يتحمل الجميع مسئوليته، دون استثناء، والسيطرة على ما يسمى بالحراك هو الآخر مسئولية وطنية، لكن الإرهاب ضرره أعم وأشمل، وتهديده وأخطاره تتجاوز مجتمعنا، إلى مجتمعات أخرى، وهو ليس صناعة يمنية، وإن كانت بعض خلاياه تعمل وتنطلق في أرض يمنية اليوم، لهذا هناك مسئولية إقليمية ودولية تقتضي مواجهة هذا الخطر، وإقتلاعه من جذوره، ومعالجة أسبابه، وهي اقتصادية بدرجة أولى، معظم هؤلاء الشباب الخطرين هم من طبقات وفئات فقيرة، البطالة، والجهل، تدفعهم إلى هذه الأعمال الإجرامية . أما الحراك فإن ما تقوم به القيادة السياسية من إجراءات، ومعالجات كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة، إلا إن الأشقاء والأصدقاء معنيون بمساعدة اليمن أيضاً لتخطي هذه الحالة، كما إن الإصلاحات الدستورية، وعملية التنمية الموجهة إلى هذه المناطق سوف تعطي نتائج إيجابية في المستقبل. وينبغي علينا أن ندرك أن الحراك ألوان ومذاهب، وبعض هذه المذاهب يعمل وفق أجندة خارجية، هؤلاء لا أمل إطلاقاً في إرضائهم وليست هناك فرصة في الحوار معهم. وتعلق المشترك بهم يثير الشفقة عليه، لأن حديثهم عن الوحدة والديمقراطية شيء، وتهافتهم على هذه القوى شيء آخر.

من كل ما تقوم به القوى السياسية المعارضة.. ماذا تريد في تصوركم؟

هم أجدر بالإجابة.

هذه الأيام يطرحون أنهم يريدون المشاركة في السلطة والثروة؟

نعم، يكررون هذه العبارة في بياناتهم الأخيرة، وقد قلنا لهم المشاركة في السلطة حق لا غبار عليه، وهذا الحق تصنعه الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية . تعالوا نخضع للانتخابات القادمة لتكفلوا لأنفسكم هذا الحق. وثقوا بأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، ولكم أن تمارسوا حقكم في الإشراف والرقابة، وكذلك هذا الحق معطى للمنظمات المحلية والدولية المعنية بالانتخابات. أما الثروة، فصاحبها الأول والأخير هو الشعب، لا نحن، ولا أنتم، ومكانها وموضوعها السلطات الدستورية، وهذه محكومة بالانتخابات، وفي هذه الانتخابات سيقرر الشعب إلى من سيعطي ثقته في إدارة الثروة.

اتفاق سياسي

يقولون أن اتفاق فبراير، هو المرجعية، الذي تستمد منه الشرعية. كيف تردون عليهم؟

اتفاق فبراير اتفاق سياسي، وقد احتاج إلى غطاء دستوري، وهذا ما حدث في تعديل المادة (٦٥) من الدستور، والتي بموجبها تم تأجيل الانتخابات لمدة عامين . لا يكفي أن تكون هناك اتفاقات سياسية، لأن هذه الاتفاقات لا تصادر الدستور، يبقى الدستور هو المرجعية، الأولى والأخيرة، وكل إجراءاتنا استندت إلى الدستور، لذلك يحظى موقفنا في المؤتمر بدعم الغالبية الساحقة من المواطنين. لقد ملوا الناس مجلس نواب عمره ثماني سنوات والحاجة إلى التغيير مطلب شعبي، وواجب دستوري.

وإذا خرجوا إلى الشارع، كيف ستواجهون هذا الموقف؟

لكل حادث حديث، لكن مبدئياً نأمل أن يتغلب صوت العقل في المشترك على أصوات المتطرفين، الذين لا يجدون لأنفسهم مكانا إلا في حالات الاضطراب، فالاستقرار في اليمن، هو ما نسعى إليه نحن في المؤتمر لما يمثله من حاجة ومصلحة وطنية عليا، وكونه مطلباً شعبياً، ولا يدعو إلى الفوضى إلا معتوه.. وربنا يحفظ اليمن من كل مكروه.